

Distr.: General
12 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

سانت هيلانة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولاً - المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية
٦	ثانياً - الميزانية
٧	ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٧	ألف - لمحة عامة
٧	باء - التنمية
٨	جيم - مصائد الأسماك والزراعة

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل مصادر حكومة الإقليم ومن معلومات أحالتها إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة. بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد قدمت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع

www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml



الرجاء إعادة استعمال الورق

190314 110314 14-23433 (A)



٨	دال - النقل والمرافق العامة
١٠	هاء - الأعمال المصرفية والائتمان
١٠	واو - السياحة
١١	رابعا - الأحوال الاجتماعية
١١	ألف - لمحة عامة
١٣	باء - العمالة
١٤	جيم - التعليم
١٤	دال - البيئة
١٦	خامسا - أسنسيون
١٦	ألف - الوضع الدستوري والسياسي
١٦	باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
١٧	سادسا - تريستان داكونيا
١٧	ألف - الوضع الدستوري والسياسي
١٧	باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
٢٠	سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء
٢٠	ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم
٢٠	ألف - موقف حكومة الإقليم
٢٠	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
٢٢	تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونيا هي، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم مارك كيبس (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

الجغرافيا: سانت هيلانة جزيرة صغيرة بركانية المنشأ تقع في جنوب المحيط الأطلسي على بعد حوالي ١٩٠٠ كلم من أنغولا و ٢٩٠٠ كلم من البرازيل. وتقع أسنسيون على بعد ١٢٠٠ كلم إلى الشمال الغربي من سانت هيلانة، بينما تقع تريستان داكونيا والجزر الصغيرة الأخرى على بعد حوالي ٢٤٠٠ كلم إلى الجنوب من سانت هيلانة. المساحة الأرضية: ٣١٠ كلم^٢، تتألف من مجموعة جزر سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونيا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢٩٤ ٦٤١ ١ كلم^٢^(١)

عدد السكان: سانت هيلانة: ٢١٤ ٤ نسمة؛ أسنسيون: ٩١٧ نسمة؛ تريستان داكونيا: ٢٦٥ نسمة (تقديرات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: جيمستاون.

الأحزاب السياسية الرئيسية: لا توجد.

الانتخابات: جرت أحدث انتخابات في تموز/يوليه ٢٠١٣.

الهيئة التشريعية: مجلس واحد (١٥ مقعداً، ١٢ عضواً منتخباً).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٤٤٢١ ٤ جنيهها إسترليني (تقديرات الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠).

الاقتصاد: صيد الأسماك، والبن، والسياحة، وبيع الطوابع البريدية. ويعتمد اقتصاد الإقليم على المساعدات المالية المقدمة من المملكة المتحدة.

نسبة البطالة: ١,٨ في المائة (تعداد السكان لعام ٢٠٠٨).

الوحدة النقدية: جنيه سانت هيلانة.

لحة تاريخية موجزة: يُشاع أن ملاحاً إسبانياً كان يعمل لحساب البرتغال اكتشف في عام ١٥٠٢ جزيرة سانت هيلانة التي أصبحت عند نهاية القرن السادس عشر مرفأً للسفن المتجهة من أوروبا إلى جزر الهند الشرقية. وضممتها هولندا رسمياً في عام ١٦٣٣، لكن شركة الهند الشرقية البريطانية استولت عليها في عام ١٦٥٩.

(أ) البيانات عن المنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من مشروع "Sea around us" (البحر من حولنا) الذي تتعاون على تنفيذه جامعة بريتش كولومبيا ومنظمة بيو الخيرية للبيئة (Pew Environment Group) (انظر الموقع الشبكي www.seaaroundus.org).

أولاً - المستجدات الدستورية والقانونية والسياسية

١ - دخل دستور سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونيا الحالي حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. ونص الدستور الجديد على تغيير اسم الإقليم من "إقليم سانت هيلانة والإقليم التابعين لها" إلى "سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونيا"، ليمنح بذلك الجزر الثلاث مركزاً متساوياً داخل الإقليم. ورئيس حكومة الجزر الثلاث هو الحاكم الذي يعينه العرش البريطاني. غير أن قدرة الحاكم على التصرف خلافاً لرغبات أعضاء المجلس المنتخبين قُيدت بالقياس إلى الدستور السابق. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار".

٢ - وينص الدستور على حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد، بما في ذلك حماية الحق في الحياة والحق في الحرية الشخصية، والتحرر من المعاملة غير الإنسانية والرق والعمل القسري، وحماية السجناء، والحق في الزواج، وحقوق الطفل، وحرية الضمير، والحق في التعليم، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

٣ - ويتألف المجلس التشريعي من رئيس المجلس ونائب الرئيس وثلاثة أعضاء معينين بحكم مناصبهم (الأمين الأول وأمين المالية والمدعي العام) و ١٢ عضواً منتخباً. ويتألف المجلس التنفيذي الذي يرأسه الحاكم من الأعضاء الثلاثة المعيّنين بحكم مناصبهم وخمسة أعضاء منتخبين في المجلس التشريعي. ولا يحق للأعضاء المعيّنين بحكم مناصبهم التصويت في أي من المجلسين.

٤ - وتجري الانتخابات بالاقتراع السري على فترات لا تزيد على أربع سنوات وعلى أساس حق التصويت العام للذين يبلغون من العمر ١٨ عاماً أو أكثر. وقد أجريت آخر جولة من الانتخابات في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٣، واستندت للمرة الأولى إلى دائرة انتخابية واحدة. وأُنتخب اثنا عشر مرشحاً على النحو الواجب. وعقد المجلس التشريعي اجتماعاً رسمياً في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣ وانتخب خمسة أعضاء في المجلس التنفيذي ورؤساء لجان المجلس الخمس.

٥ - ويتضمن دستور عام ٢٠٠٩ أحكاماً معززة لضمان استقلال القضاء عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية للحكومة. ويضم جهاز القضاء محكمة استئناف واحدة ومحكمة عليا وأي محاكم تابعة أخرى تنشأ بموجب مرسوم (حالياً محكمة ابتدائية وترتيبات لإجراء تحقيقات الطبيب الشرعي في الوفيات المفاجئة). ويتاح حق تقديم الطعن النهائي أمام مجلس الملكة الخاص في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وفقاً للشروط المحددة.

٦ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي أعقاب قرار اتخذه المجلس التشريعي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بدأت عملية تشاور عامة بشأن مقترحات لتعديل دستور عام ٢٠٠٩. وتفيد وثيقة التشاور التي قدّمها الحاكم كيبس بأن التغييرات المقترحة ستهدئ مناخاً يشجع على مواصلة تطوير الحوكمة الديمقراطية والرشيّدة. وتتعلق المقترحات تحديداً بثلاثة مجالات هي: المجلس التنفيذي ولجان المجلس، ولجنة الحسابات العامة. وقد نبعت تلك المقترحات من الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن الدستور أنشأ نظاماً سياسياً لا يفضي إلى قيادة ومسؤولية جماعيتين أو خطوط واضحة للسلطة أو مساءلة شفافة. وأشار الحاكم كيبس إلى أن التغييرات المقترحة لا تحوّل للحاكم أو المستشارين صلاحيات إضافية. وعقد ما مجموعه ثماني جلسات عامة خلال فترة التشاور التي انتهت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأجري اقتراع استشاري في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، اختارت أغلبية الناخبين فيه عدم تغيير الدستور في ذلك الحين.

ثانياً - الميزانية

٧ - نتيجة لتقلص القاعدة الضريبية الذي يعزى جزئياً إلى الهجرة وشيخوخة السكان، تعتمد سانت هيلانة في تمويلها اعتماداً كبيراً على المملكة المتحدة وغيرها من المصادر الخارجية. ويستخدم الدعم المقدم من المملكة المتحدة للميزانية لتوفير الخدمات العامة الأساسية وإعانة خدمة الشحن البحري المخصصة للإقليم. وأوضحت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة أنه لا يُسمح لسانت هيلانة باقتراض الأموال، وفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة خزانة صاحبة الجلالة. ولذلك فإن المنح المقدّمة من وزارة التنمية الدولية البريطانية والاتحاد الأوروبي هي الموارد الوحيدة المتاحة.

٨ - ووفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع ما قدمته حكومة المملكة المتحدة من معونة للميزانية ودعم لخدمة الشحن البحري ١٨,٩٥٦ مليون جنيه إسترليني للسنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بمبلغ ١٩,٦٤ مليون جنيه إسترليني في الفترة السابقة، أي بنقصان قدره ٣,٥ في المائة. وتمت الموافقة في شباط/فبراير ٢٠١٣ على حزمة المعونة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، عقب زيارة قام بها ممثلو وزارة التنمية الدولية إلى سانت هيلانة. وتقرر خلال تلك الزيارة أن يتم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ استعراض ميزانية فترة الثلاث سنوات.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٩ - يعتمد اقتصاد سانت هيلانة إلى حد كبير على المساعدة المالية المقدمة من المملكة المتحدة. ويعمل نحو ٤٠ في المائة من القوة العاملة في وظائف حكومية، وثاني قطاع للتشغيل هو تجارة التجزئة والخدمات. ويستمد السكان المحليون أيضاً دخلهم من صيد الأسماك وتربية الماشية وبيع المصنوعات الحرفية. وعلاوة على ذلك عرضت الحكومة استراتيجية سوق العمل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ المحددة لإطار السياسات العامة، إلى جانب خطة للتنفيذ تكفل بلوغ الأهداف الاستراتيجية حتى نهاية عام ٢٠١٤. وقد أُنجز عدد من الإجراءات المنصوص عليها في خطة التنفيذ، بما في ذلك إنشاء نظام قائم على نقاط الهجرة وبدء العمل بنظام التلمذة الصناعية المحلية.

١٠ - وأفادت المملكة المتحدة بإنجاز مشروع تحديث مدته ثلاث سنوات في عام ٢٠١٢. وواصلت حكومة الجزر تنفيذ خطة التحديث وحصلت على الدعم من مستشار لشؤون التغيير للسماح لها باستثمار العمل الذي بدأ ودعم تنفيذ المبادرات المتفق عليها. وتشمل هذه المبادرات إعادة هيكلة الخدمات العامة وإرساء مبدأ التركيز على العملاء فيها ووضع معايير الجودة ودعم تنمية قدرات الموظفين والتخطيط لتعاقبهم.

باء - التنمية

١١ - سانت هيلانة مؤهلة للحصول على أموال من الاتحاد الأوروبي. وستستخدم هذه الأموال في سانت هيلانة لبناء مرفأ أكثر أماناً في خليج روبرت للسماح للسفن الكبيرة بالرسو مباشرة في الرصيف لخدمة المسافرين ونقل البضائع، فضلاً عن إصلاح الطرق. وفي جزيرة أسنسيون استُخدمت الاعتمادات لتحسين الطرق. أما في جزيرة تريستان داكونيا فستستخدم الأموال لمواصلة تحسين المرفأ وفي استطلاع إمكانات مصادر الطاقة البديلة وتحسين موارد المياه وإدارة النفايات وإقامة الهياكل الأساسية لتوزيع الكهرباء وبناء القدرات فيما يتصل بإدارة مصنع تجهيز جراد البحر.

١٢ - وتقدم وزارة التنمية الدولية المعونة الإنمائية لدعم برنامج تحسين البنية التحتية الذي يُحدد كل ثلاث سنوات استناداً إلى عملية لتحديد الأولويات متفق عليها مع الأعضاء المنتخبين.

١٣ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، قام خبير استشاري لشؤون إدارة الكوارث ممول من الاتحاد الأوروبي بزيارة سانت هيلانة من أجل تدعيم عمل لجنة إدارة الكوارث في الجزيرة. ويجري تنفيذ مزيد من التوصيات الآن تشمل تعيين مسؤول تنفيذي ذي خبرة لإدارة الكوارث. وأجريت تمارين حية مشتركة بين الوكالات في مجال إدارة الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وكانت التجربة السابقة قد أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

جيم - مصائد الأسماك والزراعة

١٤ - تشكل مصائد الأسماك قطاعاً هاماً في اقتصاد سانت هيلانة. ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، هناك ٢٩ من قوارب الصيد التي تحمل رخصاً تجارية، غير أن حوالي ١٢ قارباً منها فقط تمارس الصيد بانتظام. ويبيع الصيادون المحليون ما يصطادونه من أسماك إلى شركة مصائد الأسماك بسانت هيلانة. وخلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغت كمية المشتريات من الأسماك ٦٥,٥٥ طناً مقارنة بالكمية المسجلة خلال الفترة نفسها من السنة السابقة وقدرها ١٣١,٨٢ طناً. وقد مُنحت رخصة صيد استكشافية واحدة خلال هذه الفترة. ويتعين على جميع سفن الصيد الأجنبية التي تمنح رخص صيد أن يكون على متنها نظام لرصد السفن كجزء من شروط الترخيص لها.

١٥ - وقد اكتسبت سانت هيلانة سمعة بسبب الجودة العالية لقهوتها. ويعتبر البن الذي تنتجه الجزيرة من بين أجود أنواع البن الممتاز في العالم. وصدرت ٣ ٣٢٧ كيلوغراماً من حبوب البن العربي الخضراء المحدبة المسماة بوربون خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٦ - أما في مجال الزراعة، فقد أنشئ حتى الآن ٨٢٠ ١٤ قداماً مربعاً من مساحات الدفيئة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣ صدر تكليف بإنشاء وحدة للزراعة المائية، وتدل المحاصيل حتى الآن على هذا الأسلوب ينطوي على إمكانات جيدة، خاصة بالنسبة لمحاصيل السلطة.

دال - النقل والمرافق العامة

١٧ - يمكن الوصول إلى سانت هيلانة على متن سفينة البريد الملكي سانت هيلانة، التي تتيح خدمات النقل بين سانت هيلانة وأسنسيون ومدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا. بيد أنهما سفينة متقادمة بلغ عمرها ٢٣ عاماً، ويجري تشغيلها بكلفة متزايدة. ويتيح ميناء سانت هيلانة الوحيد، ميناء جيمستاون، مرافق رسو جيدة للسفن، وإن كان يفتقر إلى مرافق آمنة لنزول الركاب تسمح لركاب السفن السياحية الكبيرة بالنزول إلى البر أياً كانت الأحوال الجوية. ويؤمل أن يسمح تشييد رصيف في خليج روبرت، بالاقتران مع إتاحة الوصول إلى الجزيرة جواً، بالفصل بين عمليات الشحن ونقل المسافرين في المستقبل.

١٨ - ويجري حالياً بناء مطار بعد إقرار حكومة المملكة المتحدة للمشروع. ويشمل ذلك مدرجا وساحة لخدمة الطائرات ومبنى محطة ركاب ومرافق الدعم الجوية والأرضية. ويستلزم مشروع المطار تشييد طريق يربط بين موقع المطار ومرافق الميناء في خليج روبرت، وتشكيل وحدة للإنقاذ البحري على الشاطئ. والموعد المنصوص عليه في العقد لإنجاز المشروع هو شباط/فبراير ٢٠١٦. وستمكن الفرص التي يتيحها المنفذ الجوي في نهاية المطاف من جعل الجزيرة مستقلة مالياً ولا تعتمد على التمويل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

١٩ - ويشمل الإقليم حوالي ١٦٨ كلم من الطرق المعبدة (١١٨ كلم في سانت هيلانة، و ٤٠ كلم في أسنسيون، و ١٠ كلم في تريستان داكونيا) و ٣٠ كلم من الطرق غير المعبدة (٢٠ كلم في سانت هيلانة، و ١٠ كلم في تريستان داكونيا).

٢٠ - وتوجد في سانت هيلانة محطتان للإذاعة المحلية فضلا عن محطات تلفزيون ساتلية لإعادة البث الأرضي في الإقليم. وتوجد في أسنسيون محطة إذاعة محلية واحدة وهي تتلقى إعادة بث للبرامج من سانت هيلانة. وتتاح أيضاً البرامج التي تبثها هيئة إذاعة القوات البريطانية، فضلا عن خدمات تلفزيون القوات العسكرية للولايات المتحدة. وتوجد في تريستان داكونيا محطة إذاعة محلية واحدة تتلقى برامج تلفزيونية وإذاعية من هيئة إذاعة القوات البريطانية. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ كانت سانت هيلانة تضم ١٠٢ من المشتركين في شبكة الإنترنت، وأسنسيون ٣٠٨ مشتركين.

٢١ - وقد استفادت سانت هيلانة من عمليات تطوير هياكلها الأساسية للكهرباء في إطار المشاريع الممولة من وزارة التنمية الدولية. واكتمل الآن مشروع توزيع الكهرباء وتحسنت موثوقية الشبكة تحسناً كبيراً وتم توصيل جميع المنشآت البعيدة التي طلبت توصيلها بالكهرباء. وأجري ترميم محطة توليد الطاقة في منتصف عمرها واستبدلت أربعة من مولدات الديزل وزيدت قدرة التوليد لاستيعاب الاحتياجات المستقبلية المتوقعة. ويجري حالياً اتخاذ إجراءات علاجية. وقد اكتسبت سانت هيلانة قدرات يمكن التعويل عليها في مجال توليد الطاقة بالرياح، حيث لبت مصادر الطاقة المتجددة أكثر من ١٠ في المائة من الطلب السنوي خلال السنتين الأخيرتين. ويجري مضاعفة القدرات بإنجاز مزيد من العنفات الهوائية ومنصاتها في الجزيرة في الوقت الحاضر. ومن المقرر أن تدخل هذه المولدات الخدمة خلال السنة المالية الجارية. واستثمرت سانت هيلانة أيضاً في بعض الأنظمة التجريبية للطاقة الشمسية التي تخضع حالياً للتقييم ومن المتوقع أن تلي حوالي ٠,٧ في المائة من الطلب على الكهرباء.

٢٢ - وقدمت وزارة التنمية الدولية أيضا تمويلا لتحسين الهياكل الأساسية للمياه. وأكملت دراسة لموارد المياه مدتها ٢٠ عاماً ويجري العمل على تجديد نظام معالجة المياه المتقادم. وحددت الدراسة أعمالاً تقرر إتمامها في السنوات المقبلة شريطة توافر التمويل. وتغيرت الترتيبات المؤسسية لتقديم الخدمات العامة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، حيث نقلت حكومة سانت هيلانة المسؤولية عن توفير الكهرباء والماء وخدمات المجاري إلى شركة محدودة الأسهم كانت ملكاً حصرياً للحكومة أول الأمر. وبعد الموافقة على استراتيجية إدارة النفايات الصلبة في عام ٢٠١٢، من المتوقع اعتماد ممارسات محسنة في مجال إدارة النفايات بحلول بداية عام ٢٠١٤ للسماح بتشغيل موقع دفن القمامة على مقربة من المطار. ويشمل مشروع إعادة التطوير هياكل أساسية لكفالة تحسين عمليات دفن القمامة والتقليل من اجتذاب الطيور إلى النفايات العضوية وتمديد عمر الموقع وإقامة منشأة أهلية لإعادة التدوير.

هاء - الأعمال المصرفية والائتمان

٢٣ - بدأ نفاذ مرسومين جديدين يتعلقان بالخدمات المالية وغسل الأموال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يهدفان إلى كفالة امتثال سانت هيلانة للالتزامات الدولية مع حماية البلد في نفس الوقت من مقدمي الخدمات المالية الاحتياطية.

واو - السياحة

٢٤ - وافقت وزارة التنمية الدولية في عام ٢٠١٠ على تخصيص مبلغ ١,٢ مليون جنيه استرليني لمشروع تطوير السياحة في سانت هيلانة الذي انتهى في نهاية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وتبني الميزانية المخصصة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على ما تم إنجازه بالأموال المخصصة في عام ٢٠١٠.

٢٥ - وترى المملكة المتحدة أن إنشاء مطار جديد هو أفضل وسيلة لجلب فرص مالية جديدة إلى الجزيرة وتعزيز السياحة. وبانتهاء أعمال إنشاء المطار، من المقدر أن أكثر من ٢٩ ٠٠٠ سائح سيزورون سنوياً. ومن المتوقع أن يؤدي جمال الطبيعة الوعرة في الإقليم، وحيواناتها البرية النادرة، ومواقعها التاريخية مثل ضريح نابوليون، إلى اجتذاب الزوار. وقد ترتفع المبالغ التي ينفقها السائحون في الجزيرة عقب إكمال المطار من ٧٠٧ ٠٠٠ جنيه في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٩ ٨٤٠ ٠٠٠ جنيه في عام ٢٠٢١، وأن تساهم في حفز نمو الاقتصاد ككل.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٢٦ - شهدت سانت هيلانة نزوحاً سكانياً إثر استئناف منح الجنسية البريطانية لسكان الجزيرة في عام ٢٠٠٢. ويتضح أثر هجرة اليد العاملة في الخصائص العمرية والجنسانية للسكان المقيمين التي تنحرف نحو كبار السن مع وجود عجز بارز في عدد السكان في الفئة العمرية ٢٠-٤٠ وما يرتبط بذلك من انخفاض في عدد الأطفال الصغار. وتعود النساء حوالي ثلث الأسر المعيشية. وتبلغ نسبة العازبات من بين هؤلاء قرابة ٤٠ في المائة ونسبة المتزوجات أقل من ٢٠ في المائة. ولم يقدم تعداد عام ٢٠٠٨ معلومات مستجدة عن عدد الأطفال الذين يعيش أحد والديهم أو كلاهما في الخارج، غير أن الأرقام السابقة تشير إلى أن نسبتهم حوالي ٢٥ في المائة. وقد أدى إتمام مشروع الوصول إلى الجزيرة جواً إلى عكس هذا الاتجاه، وأصبح عدد متزايد من أهالي سانت هيلانة يعودون إلى الجزيرة للاستفادة من تزايد فرص العمل وتحسُّن فرص ممارسة الأعمال التجارية.

٢٧ - وتعتبر سانت هيلانة، قياساً بالمعايير الدولية، إقليمياً متوسط الدخل تندر فيه علامات الفقر المادي الحقيقي. غير أنه وفقاً لبيانات وزارة التنمية الدولية، لا يزال عدم وجود بيانات اجتماعية واقتصادية يمثل صعوبة شديدة فيما يتعلق بفهم اتجاهات الفقر وعدم المساواة والاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية، مما يعرقل عملية صنع السياسات بناء على الأدلة. وقد أقرت لجنة الاقتصاد والشؤون المالية التابعة للمجلس التشريعي استراتيجية وطنية جديدة لإعداد الإحصاءات في ٨ آذار/مارس ٢٠١٢. وتوفر هذه الاستراتيجية إطاراً لدعم تعزيز النظام الإحصائي الحالي في الإقليم من خلال وضع وتنفيذ خطة عمل متماسكة تشمل السنوات الثلاث المقبلة.

٢٨ - وأدت شيخوخة سكان الإقليم، الذين يزيد عمر ٢٢ في المائة منهم (٧٢٩ شخصاً) على ٦٥ سنة، إلى وجود حاجة متزايدة إلى استثمارات كبيرة في برنامج جديد لرعاية المسنين. ووفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، بدأ العمل في نيسان/أبريل ٢٠١١ بقانون جديد للضمان الاجتماعي ينص على دفع استحقاقات ذات صلة بالدخل لفائدة أشد الأسر المعيشية فقراً في الجزيرة. وينص هذا القانون أيضاً على استحداث استحقاق جديد يسمى "المعاش الأساسي للجزيرة"، يُتاح لمن هم في سن الخامسة والستين أو أكثر من القادرين على إثبات أنهم قد عملوا في سانت هيلانة لمدة ٢٠ عاماً على الأقل. وبلغ عدد المستفيدين من هذا المعاش ٦٢١ شخصاً نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٢٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠ بدأ نفاذ قانون رعاية الأطفال. ويحدد القانون واجبات الحكومة والمحاكم والوالدين ووكالات أخرى في سانت هيلانة فيما يتعلق بكفالة حماية الأطفال وتعزيز رفاهيتهم. ويركز على فكرة أن الأسرة توفر أفضل رعاية للطفل؛ غير أنه يتضمن أحكاماً تتعلق بالحالات التي لا يتعاون فيها الوالدان مع الهيئات القانونية. ووضعت سياسات وإجراءات جديدة لحماية الأطفال وضمان رفاههم. ويساعد القانون الإقليمي على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣٠ - وقد أجرت مؤسسة لوسي للمؤمنين (Lucy Faithful Foundation, LFF) استعراضاً لسلامة الأطفال أثناء زيارة قامت بها لسانت هيلانة وأسنسيون في عام ٢٠١٣ لتقييم التقدم المحرز وتحديد مجالات التحسين. وسلّم الاستعراض، الذي أتيح في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالتقدم المحرز وحدد مجالات يتعين القيام بمزيد من العمل فيها. وأشار التقرير على سبيل المثال إلى وجود:

”مشاكل تتعلق بممارسة النشاط الجنسي السابق لأوانه مع فتيات في سن المراهقة في كلتا الجزيرتين، ومن الواضح أن بعض هذا النشاط ينطوي على اعتداءات واستغلال. واعتُبرت استمالة كبار السن للفتيات في سنوات المراهقة المبكرة مسألة تتطلب عناية شاملة. وقد أسفرت الجهود المبذولة في جزيرة أسنسيون لكبح هذه الظاهرة عن نتائج عكسية على المدى القصير، حيث أدت أساليب الشرطة إلى نفور بعض من كانت تحاول حمايتهن ومساعدتهن. وحققت الجهود المبذولة لمعالجة نفس المشكلة في سانت هيلانة نتائج أفضل“.

وقدم القائمون بالاستعراض عدداً من التوصيات تشمل في جملة أمور كيفية التصدي لمن يستهدفون الفتيات لأغراض جنسية، واستخدام نظام المحلفين في قضايا الاعتداء الجنسي، واستخدام بروتوكولات للتحقيق في الجرائم الجنسية، واعتماد نظام للمعالجة في سجن سانت هيلانة، والأخذ بمبادرة عنونها ”دوائر الدعم والمساءلة“.

٣١ - وهناك مستشفى عام واحد في جيمس تاون وثلاث عيادات صحية تخدم سكان المناطق الريفية، وتوجد وحدتان لتقديم الرعاية والدعم في البيوت للأفراد الذين يعانون من صعوبات في التعلم.

باء - العمالة

٣٢ - يوظف القطاع العام حوالي ٤٠ في المائة من القوى العاملة في الإقليم. وتنظر حكومة سانت هيلانة في معايير الممارسة في التوظيف تحسباً للتغيرات الاقتصادية المتوقع أن تحدث بسبب تشييد المطار. وتم في عام ٢٠١٠ إقرار تشريع يتضمن أحكاماً تتعلق بالعمالة وحقوق العاملين من أجل تهيئة إطار لإنفاذ تلك الحقوق. وتتعلق تلك الحقوق بوضع استمارة خطية للبيانات، وسن لوائح توقيت العمل، والحماية من الطرد التعسفي، واستحقاق إجازة الأبوين غير المدفوعة الأجر والإجازة غير المدفوعة الأجر لرعاية المعالين، وسن أحكام الحد الأدنى للأجور. واعتمد حد أدنى للأجور في سانت هيلانة في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك ذكرت الحكومة أنها تعترم سن تشريع جديد لتنظيم شروط التوظيف لدى المؤسسات التجارية والمنظمات الأخرى في سانت هيلانة. ومن ضمن المواضيع التي يُتوقع أن يشملها هذا القانون الإجازات المدفوعة الأجر وفترات الراحة، وحدود نوبات العمل بالليل، ومدفوعات الأمومة والأبوة، وتعويض الزيادة عن الحاجة، والحماية من عمليات الخصم غير المأذونة من المرتبات، وكذا الحق في الانخراط أو عدم الانخراط في النقابات أو رابطات العمال.

٣٣ - وقد ازدادت العمالة في الخارج بصورة مطردة وازدادت معها التحويلات إلى الإقليم. ويعمل ربع القوة العاملة في الجزيرة تقريباً في أسنسيون أو في جزر فوكلاند (مالفيناس) أو في المملكة المتحدة. وتعالج التحويلات عن طريق مصرف سانت هيلانة.

٣٤ - ويُشترط في معظم عقود العمل في الخارج عدم اصطحاب العاملين لأسرهم، مما يسبب عبئاً اجتماعياً ثقيلاً وتفككاً للأسر. وبالإضافة إلى ذلك يضطر الإقليم، نتيجة لفقدان الموظفين المدربين الذين يحصلون على عمل بمرتبات أعلى في الخارج، إلى استقدام فئة من الموظفين المعيّنين دولياً للعمل في عدد من القطاعات. ونتيجة لأشغال بناء المطار التي بدأت في أواخر عام ٢٠١١، ازداد الطلب على العمال بشكل ملحوظ. وقد عاد من الخارج ما مجموعه ٦٦ من سكان سانت هيلانة للعمل في المشروع، إضافة إلى ٢٤٨ عاملاً معيّنين محلياً، وبذلك بلغ مجموع سكان سانت هيلانة المستخدمين في المشروع ٣١٤ شخصاً في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ووفقاً للمعلومات التي قدمتها وزارة التنمية الدولية يؤدي الافتقار إلى قدرات إضافية من القوى العاملة في ظل الوضع الحالي، وهو العمالة شبه الكاملة، إلى عرقلة نمو القطاع الخاص. وفي الوقت ذاته تشير دلائل العمالة غير الكافية إلى إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة لمكاسب في الإنتاجية.

جيم - التعليم

٣٥ - التعليم إلزامي ومجاني للأطفال بين سني ٥ و ١٦ سنة. ويضم الإقليم حاليا أربع مدارس مفتوحة، ثلاث منها تشمل جميع صفوف المرحلة الابتدائية (للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ١١ سنة)، ومدرسة ثانوية واحدة (للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٨ سنة). وتتاح للتلاميذ الذين تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة فرصة الالتحاق بالمسار الأكاديمي المعتمد من قبل المملكة المتحدة أو بدورات التدريب المهني. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أُدرجت فرص التعلم عن بعد في منهج التعليم الثانوي. وتتولى مديريةية التعليم المسؤولية أيضا عن التدريب وإعادة التدريب في القطاعين العام والخاص من خلال دائرة تعليم الكبار والتعليم المهني التابعة لها. وقد أخذت معايير التعليم في سانت هيلانة بالارتفاع بعد فترة التدهور التدريجي التي شهدتها مؤخرا. وفي عام ٢٠١٣ حصل ما يقرب من نصف مجموع التلاميذ البالغين من العمر ١١ سنة على شهادة التعليم الثانوي العام بدرجة متوسطة أو أعلى في اللغة الإنكليزية والرياضيات، ونجح ٣٠ في المائة من التلاميذ في خمس مواد أو أكثر، بما في ذلك اللغة الإنكليزية والرياضيات.

٣٦ - ولا يزال الاحتفاظ بالمدرسين المؤهلين ذوي الخبرة يمثل تحديا. ويجري حاليا تنفيذ خطة لتحسين نوعية التدريس عموما من خلال التدريب والتنمية المهنية. وأدى قانون التعليم لعام ٢٠٠٨ إلى تحسين الإطار القانوني لتوفير تعليم مناسب للأطفال ورفع العمر الأقصى للتعليم الإلزامي من ١٥ سنة إلى ١٦ سنة. وفي عام ٢٠١٣ حصل جميع التلاميذ من فوج السنة الحادية عشرة على عمل أو واصلوا الدراسة، حيث بقي قرابة ٤٠ في المائة منهم في المدرسة إلى سنة الإعداد للشهادة الثانوية في مدرسة برنس أندرو. والتحق اثنان من الطلاب بالتعليم الجامعي في المملكة المتحدة في مجالين ذوي أهمية حاسمة بالنسبة للاحتياجات الاقتصادية المستقبلية للجزيرة.

دال - البيئة

٣٧ - لدى سانت هيلانة برنامج للمحافظة على البيئة يهدف إلى حفظ الأنواع المهددة بالانقراض وتنوع الموائل. وتسعى الحكومة جاهدة للامتثال لالتزاماتها بموجب ميثاق البيئة، غير أن قلة الموارد تحول دون إحراز تقدم في بعض المجالات.

٣٨ - وأقر برنامج البيئة لأقاليم ما وراء البحار، الذي تشترك في تمويله وزارة التنمية الدولية ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث في حكومة المملكة المتحدة، عدة مشاريع للإقليم في عام ٢٠١١، ثلاثة منها لسانت هيلانة واثنان لجزيرة أسنسيون واثنان لتريستان داكونيا. ولم يُدع إلى تقديم عروض لتنفيذ أية مشاريع في عام ٢٠١٢. ونجحت الجزيرة في أواخر

عام ٢٠١٣ في الحصول على الموافقة لتقديم خمسة عروض للتمويل يبلغ مجموعها ٢١٧ ٢٩٧ جنيهاً إسترلينياً في إطار صندوق البيئة والمناخ لأقاليم ما وراء البحار (صندوق داروين المعزز).

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ أصدرت لجنة مراجعة الحسابات البيئية التابعة لمجلس العموم في المملكة المتحدة تقريراً عنوانه "الاستدامة في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار"، حددت فيه عدداً من الشواغل المالية والمؤسسية فيما يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها موائل وأنواع فريدة من نوعها، فضلاً عن الشواغل المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار.

٤٠ - وذكرت اللجنة في تقريرها أن حكومة المملكة المتحدة أعربت خلال التحقيق عن تطلعات عامة ولكنها غير محددة بخصوص الاعتناء بالبيئة في أقاليم ما وراء البحار، غير أنها لم تبد أي استعداد للاعتراف بمسؤولياتها بموجب معاهدات الأمم المتحدة أو لتحمل تلك المسؤوليات. وترى اللجنة أن ذلك موقف مخيب للآمال لأن البيئة في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار لها أهمية على الصعيد العالمي وتضم ٩٠ في المائة من التنوع البيولوجي الداخلي في نطاق مسؤولية حكومتها. واستنتجت اللجنة أن الحكومة فشلت في التفاوض على توسيع نطاق اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي صك الأمم المتحدة الأساسي في مجال حماية التنوع البيولوجي - لتشمل جميع أقاليم ما وراء البحار. وإضافة إلى ذلك فإنها لم تكفل دقة رصد التنوع البيولوجي في تلك الأقاليم. وقد اعتبر الكتاب الأبيض عن أقاليم ما وراء البحار أن الفرصة ضاعت من وجهة النظر البيئية.

٤١ - وأوردت لجنة مراجعة الحسابات البيئية في تقريرها الاستنتاجات التالية:

(أ) بالنظر إلى الأهمية الدولية للتنوع البيولوجي في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار، تشكل فترة ١٣ عاماً فجوة أطول ما ينبغي في إصدار الكتب البيضاء عن تلك الأقاليم؛

(ب) حكومة المملكة المتحدة مستعدة لاستخدام قوة الإكراه وقوة الإقناع فيما يتعلق بالمسائل المالية في أقاليم ما وراء البحار، غير أنها ليست مستعدة على ما يبدو لممارسة تلك الصلاحيات من أجل حماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية؛

(ج) لم تُدرج أقاليم ما وراء البحار الأربعة المشمولة باتفاقية التنوع البيولوجي (وهي جزر فرجن البريطانية وجبل طارق وسانت هيلانة وجزر كايمان) فعلياً في تقارير المملكة المتحدة عن التنوع البيولوجي، وأعرب عن رأي مفاده أن الامتثال لأحكام الاتفاقية مسؤولية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة في نهاية المطاف؛

(د) ما لم يُعزز الرصد لن تتمكن وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة من تقديم تقارير دقيقة عن المدى الكامل للتنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار في إطار الاتفاقية، وبالتالي قياس التقدم المحرز نحو تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في وقف فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٢ - وأشارت اللجنة في تقريرها أيضا إلى أن المقطع المتعلق بسانت هيلانة من التقرير الوطني الرابع الذي قدمته المملكة المتحدة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٩ لم يتطرق إلى أسنسيون أو إلى تريستان داكونيا، على الرغم من شمول الجزيرتين بالاتفاقية. وأشارت أيضا إلى أن التقرير الوطني الخامس للمملكة المتحدة في إطار الاتفاقية، الذي يجب تقديمه بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠١٤، يجب أن يضم معلومات شاملة عن حماية التنوع البيولوجي في تلك الأقاليم المشمولة بالاتفاقية ومنها سانت هيلانة وأسنسيون وتريستان داكونيا.

خامسا - أسنسيون

ألف - الوضع الدستوري والسياسي

٤٣ - ألغى دستور الإقليم لعام ٢٠٠٩ مبدأ "تبعية" جزيرة أسنسيون لسانت هيلانة؛ غير أن الجزر تظل جزءاً من إقليم واحد يشترك في حاكم ومدع عام ومحاكم عليا.

٤٤ - ولأول مرة يتم في الدستور الاعتراف بوجود مجلس للجزيرة، يتم تحديد تفاصيله بموجب مرسوم محلي. وقد انتخب مجلس جديد في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أعلن الحاكم حل المجلس اعتباراً من ٢ تشرين الأول/أكتوبر، ودعا إلى إجراء انتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

٤٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، رفضت لجنة حدود الجرف القاري طلباً قدمته المملكة المتحدة إلى اللجنة بشأن منطقة الجرف القاري لجزيرة أسنسيون إلى أبعد من ٢٠٠ ميل بحري، وفقاً لأحكام المادة ٧٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وخلصت اللجنة إلى أن القمة البركانية التي تقع عليها جزيرة أسنسيون أصغر من أن تترتب عليها حقوق لمنطقة جرف قاري موسعة تحت سطح البحر.

باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٤٦ - عقب اجتماع مشترك عُقد بين وزارة الخارجية والكونولث وفريق وزارة الدفاع ومجلس جزيرة أسنسيون بخصوص الحق في الإقامة والملكية في أسنسيون، أعلنت حكومة

المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أتما لن تغيير سياستها بهذا الصدد وأنه لن يُمنح الحق في الإقامة الدائمة والملكية في أسنسيون. وما يشغل بال حكومة المملكة المتحدة هو المسؤوليات المصاحبة لذلك التي قد تقع على كاهل دافعي الضرائب البريطانيين. وسُنت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ تشريعات تستند إليها سياسة الأراضي والأعمال التجارية. وترمي تلك التشريعات إلى إضفاء الوضوح والشفافية على تخصيص الأراضي واستعمالها، وإلى وضع إطار لمزاولة الأعمال التجارية في الجزيرة.

سادسا - تريستان داكونيا

ألف - الوضع الدستوري والسياسي

٤٧ - يمارس حاكم سانت هيلانة وجزيرة أسنسيون وتريستان داكونيا السلطة التنفيذية على تريستان داكونيا. ويُعين الحاكم مسؤولاً إدارياً مقيماً تحت إشرافه. ويتلقى المسؤول الإداري المشورة من مجلس الجزيرة الذي يضم المسؤول الإداري، وهو رئيس المجلس بحكم المنصب، وثمانية أعضاء منتخبين (منهم أحد زعماء سكان الجزيرة وامرأة واحدة على الأقل) وثلاثة أعضاء معينين. وتجري الانتخابات مرة كل ثلاثة أعوام. ويتمتع جميع الناخبين المسجلين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة بحق التصويت. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٩، تظل السلطة التشريعية في تريستان داكونيا في يد الحاكم، ولكن أصبح لأول مرة لزاماً على الحاكم دستورياً استشارة مجلس الجزيرة قبل سن أي قوانين.

٤٨ - ولتريستان داكونيا تشريعها الخاص بها، ولكن قانون سانت هيلانة ينطبق فيها ما لم يتعارض مع القانون المحلي، وذلك بقدر ملاءمته للظروف المحلية أو بعد تعديله بحسب ما تقتضيه الظروف المحلية. ويلجأ كحل أخير إلى تطبيق قوانين إنكلترا وويلز. وتضم الجزيرة مساعدتي شرطة وضابط شرطة متفرغاً. ويتولى المسؤول الإداري مهمة القاضي أيضاً في الجزيرة.

باء - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

٤٩ - يقوم اقتصاد تريستان داكونيا على زراعة الكفاف التقليدية وصيد الأسماك. ويجري الصيد المستدام لجراد البحر الذي يعيش على الصخور ويتم تصديره إلى أستراليا والولايات المتحدة واليابان. وقد تحقق أخيراً معلم رئيسي في تموز/يوليه عام ٢٠١٣ عندما قرر الاتحاد الأوروبي أن جراد البحر من تريستان داكونيا يمكن الآن عرضه في سوق الاتحاد الأوروبي.

٥٠ - واكتمل في تموز/يوليه تشييد مصنع جديد لمعالجة جراد البحر، وبذلك تم التغلب على الصعوبات الناجمة عن حريق المصنع في السنة السابقة. وتلقت الجزيرة رافعة جديدة في عام ٢٠١١ ممولة من صندوق التنمية الأوروبي، مما يسمح بإجراء الإصلاحات في جدران المرفأ.

٥١ - ولا يمكن الوصول إلى تريستان داكونيا إلا ببحراً ويتم ذلك أساساً بسفینتین تُشغلهما شركة أوفنستون (Ovenstone) التابعة لجنوب أفريقيا، التي تملك امتياز صيد جراد البحر في الجزيرة، وسفينة إس إي أغولاس الثانية (SA Agulhas II)، وهي سفينة أبحاث تقوم مرة كل سنة بخدمة محطة للأرصاد الجوية تابعة لجنوب أفريقيا في جزيرة غوف. وتزور السفینتان تريستان داكونيا ثماني مرات في السنة وتنقلان الركاب والبضائع. وتستغرق الرحلة بين كيب تاون وتريستان داكونيا عادة حوالي سبعة أيام. وتحصل الجزيرة أيضاً على إيرادات لا يستهان بها من سفن الرحلات السياحية التي تمر بالجزيرة أحياناً ومن مبيعات العملات والطوابع البريدية التذكارية. ويستخدم الدخل الحكومي من هذه القطاعات لتمويل خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الحكومية. ومولت حكومة المملكة المتحدة في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تشييد مكتب بريد/متحف ومركز شرطة على الجزيرة. ويقدم مكتب البريد/المتحف عدداً من الخدمات السياحية ليولد بذلك دخلاً إضافياً للجزيرة.

٥٢ - ويمكن استخدام الميناء فقط عندما تكون أحوال الطقس والبحر مواتية (أي حوالي ٦٠ يوماً في السنة) وكثيراً ما لا تتمكن سفن الرحلات من إيصال الركاب إلى البر. وليس الميناء عميقاً بالقدر الكافي لدخول السفن الزائرة، وهو معرض للعواصف البحرية. وقد أُجريت إصلاحات طارئة مولتها حكومة المملكة المتحدة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١١. وواصل صندوق التنمية الأوروبي منذ ذلك الحين دعم أعمال الصيانة الروتينية السنوية مثل صب حواجز الخرسانة الجديدة. وتستطلع حكومة الجزيرة بدعم من حكومة المملكة المتحدة الخيارات الطويلة الأمد لتقوية المرفأ أو إعادة تصميمه.

٥٣ - وعقب تركيب شبكة هاتفية محسّنة في أوائل عام ٢٠٠٧، أصبح لدى تريستان داكونيا اتصالات سلكية ولاسلكية جيدة. وتمول وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث رسوم استئجار الخط لأغراض الخدمة الهاتفية. وخدمات الهاتف موثوقة ومتاحة لجميع الأسر المعيشية. وشهدت الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزيرة المزيد من التحسين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وتوفّر إحدى مقاهي الإنترنت ونظاماً للإنترنت عبر شبكة لاسلكية لسكان الجزيرة إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٥٤ - ووضع مجلس الجزيرة في عام ٢٠٠٩ استراتيجيات واسعة النطاق لتأمين المستقبل المالي للجزيرة. ووفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، ستعاني الجزيرة من العجز المالي في وقت قريب جداً حتى مع تطبيق تلك الإصلاحات، ما لم يستمر اتخاذ المزيد من الإجراءات الجذرية. وفي عام ٢٠١١، أُجري استعراض شامل للميزانيات واستُحدثت ضوابط صارمة على المشتريات والنفقات. ومما ساعد الجزيرة أيضاً زيادة الإيرادات المتأتية من إبرام اتفاق جديد لرخص الصيد تم التفاوض عليه في الفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتحسُّن المبيعات في مصادر أخرى للإيرادات. ونتيجة لذلك، تتوقع الجزيرة حدوث فائض في الإيرادات على النفقات في ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ووفقاً لما أفادت به السلطة القائمة بالإدارة، لا تزال الحاجة قائمة للمساعدة المالية الخارجية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. وأُنِيحت بالفعل أموال من الاتحاد الأوروبي (من خلال صندوق التنمية الأوروبي العاشر) في عام ٢٠١١. وتشمل المشاريع تحسين نظام الشبكات الكهربائية، وتحسين نوعية إمدادات المياه، وتحسين نظام إدارة النفايات، وأعمال صيانة أخرى للميناء، ومشروعاً تجريبياً للطاقة المتجددة.

٥٥ - وتتولى وزارة التنمية الدولية تمويل وظيفة طبيب مقيم. وسعياً لبناء القدرات في الجزيرة تمول الوزارة أيضاً وظيفة ممرضة سريرية ووظيفة الرئيس التنفيذي ومستشار التعليم ومدير الأشغال العامة. وتمول الوزارة أيضاً زيارات سنوية لطبيب أسنان وزيارة كل سنتين لطبيب عيون. وقد حُرِّم سكان الجزيرة من التدريب الخارجي خلال عدة سنوات، غير أن الوزارة مولت أيضاً منذ عام ٢٠١٢ تدريبات في الجزيرة وخارجها (في جزيرة مان وجنوب أفريقيا). وحقق هذا المشروع نتائج في صفوف حكومة الجزيرة وشمل المجالات التالية: مصائد الأسماك، والسياحة، وخدمات مكتب البريد، والأشغال العامة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥٦ - ويترك التلاميذ الدراسة في سن السادسة عشرة ويعملون في الغالب في القطاع الحكومي أو في قطاع صيد الأسماك. ولا تتاح الفرصة لهم لمواصلة التعليم العالي ما لم يذهبوا إلى الخارج. وقد التحق اثنان من خريجي المدرسة بالتعليم العالي في جنوب أفريقيا. أما الموظفون الحاليون فيعتفون بضعف مستوى تدريبهم. وهنالك معلمان قيد الإعداد وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ شرع مستشار في شؤون التعليم ممول من وزارة التنمية الدولية في العمل لمدة سنتين في الجزيرة، قدم خلالهما التدريب للمعلمين المحليين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، وصل خلف مستشار التعليم. ومُدِّدت الوظيفة حتى عام ٢٠١٥.

٥٧ - وتنفَّذ تريستان داكونيا بنجاح عدداً من مشاريع حفظ الثروات الطبيعية بمساعدة شركائها، بما في ذلك الجمعية الملكية لحماية الطيور. وتشمل مشاريع برنامج البيئة لأقاليم

ما وراء البحار بذل جهود لإزالة الأنواع الغازية من الجزر غير المأهولة ضمن مجموعة جزر تريستان داكونيا وإجراء دراسات جدوى بشأن القضاء على القوارض. واعتمدت تريستان داكونيا أيضاً خطة عمل للتنوع البيولوجي لمساعدتها على تحقيق التزاماتها بموجب الاتفاقية ذات الصلة. واستُكملت خطة العمل في عام ٢٠١٢ لتشمل فترة خمس سنوات أخرى تمتد إلى عام ٢٠١٧.

٥٨ - ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، فإن ناقلة من ناقلات السواثب جنحت في نايتنغيل في آذار/مارس ٢٠١١، متسببة في انسكاب ٦٠٠ طن من الوقود و ٦٥ ٠٠٠ طن من مادة الصويا. وتأثرت طيور البطريق في كل من جزيرتي نايتنغيل وإناكسيسيل (Inaccessible) - وهي من مواقع التراث العالمي، وأغلقت مصائد الأسماك في كلتا الجزيرتين لمدة سنتين، إلا أنها فتحت من جديد في عام ٢٠١٣.

سابعاً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء

٥٩ - إقليم سانت هيلانة، وأسنسيون وتريستان داكونيا مرتبط بالاتحاد الأوروبي بوصفه إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تابعاً للمملكة المتحدة، ولكنه ليس جزءاً من الاتحاد. والإقليم عضو في منتدى تعاون أقاليم جنوب المحيط الأطلسي.

٦٠ - وقد أصبح الإقليم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ شريكاً للاتحاد الأوروبي في إطار قرار عام ٢٠١٣ المتعلق بانتساب أقاليم ما وراء البحار الذي أُخذ لأغراض منها التحول عن نهج التعاون الإنمائي الكلاسيكي نحو شراكة تعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد الأوروبي ومعاييرها في العالم بأسره.

ثامناً - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

٦١ - تضمن الفرع الأول أعلاه معلومات عن التطورات السياسية والدستورية المتعلقة بمركز سانت هيلانة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٦٢ - صرح ممثل المملكة المتحدة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، في الجلسة السابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة خلال الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، في جملة أمور بأن علاقة حكومة المملكة المتحدة مع أقاليم ما وراء

البحار التابعة لها هي علاقة حديثة تستند إلى الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا. وإذا اختار شعب الإقليم أن يظل بريطانيا فإن المملكة المتحدة ستواصل العلاقة الخاصة وتمنن أوامرهما.

٦٣ - ومضى الممثل قائلاً إن حكومة المملكة المتحدة ما فتئت تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم لمواصلة تطوير تلك الشراكة منذ أن نشرت كتابها الأبيض المعنون "الأمن والنجاح والاستدامة" في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأضاف أن حكومة بلده تتحمل مسؤولية أساسية عن كفالة الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي الذي تعقده مع قادة الأقاليم وحولته إلى مجلس وزاري مشترك، وأنطت به ولاية واضحة تتمثل في قيادة العمل من أجل استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض (انظر A/C.4/68/SR.7).

٦٤ - وقال إن المملكة المتحدة وقادة الأقاليم اتفقوا في الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، المعقود في لندن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على بيان تضمن المقطع التالي التي تبين الموقف المشترك للمملكة المتحدة والأقاليم بخصوص تقرير المصير:

"نؤكد مجددا التزامنا بمواصلة إقامة علاقة حديثة تركز على الشراكة والقيم المشتركة والإقرار بمبدأ حق تقرير المصير. ويتمتع كل شعب من شعوب الأقاليم بالحق في اختيار ما إذا كانت أقاليمهم ينبغي أن تظل إقليما بريطانيا فيما وراء البحار أو البحث عن بديل في المستقبل.

...

والحق في تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وإنما نؤمن بأن شعوب جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار تتمتع بالحق في تحديد مستقبلها، وتقرير الدرب الذي ترغب في سلوكه والحفاظ بحرية على الصلة الدستورية مع المملكة المتحدة إذا كان ذلك خيارها. وتستتبع صفة الإقليم البريطاني توازناً بين الفوائد والمسؤوليات. ونحن نؤكد التزامنا بالقيم المشتركة وبمعايير الحوكمة الراقية وإقامة شراكة أقوى. وأي قرار بقطع الصلة الدستورية ينبغي أن يقوم على أساس الرغبة الواضحة المعرب عنها دستوريا لشعب الإقليم. ونحن نؤمن بأن لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار يتعين عليها شطب أسماء الأقاليم الراجعة في ذلك.

ولكل إقليم خصوصيته ودستوره الخاص. وسنواصل العمل على استكمال عملية تحديث الدساتير لكي تتمتع الأقاليم بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي".

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٥ - اتخذت الجمعية العامة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ القرارين ٩٥/٦٨ ألف وباء دون تصويت استناداً إلى تقرير اللجنة الخاصة (A/68/23) وتوصية اللجنة الرابعة لاحقاً. ويتعلق الجزء التاسع من القرار ٩٥/٦٨ بباء بسانت هيلانة. وتقوم الجمعية العامة بموجب فقرات منطوق هذا الجزء بما يلي:

- ١ - تؤكد أهمية دستور الإقليم لعام ٢٠٠٩، وتحيط علماً بالمقترحات الداعية إلى العمل على زيادة تطوير الحكم الديمقراطي الرشيد؛
- ٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٣ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة والمنظمات الدولية المعنية أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها حكومة الإقليم للتصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- ٤ - تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تضع في اعتبارها الطابع الجغرافي الفريد لسانت هيلانة لدى تسوية أية مسائل مستجدة تتصل بتشبيد المطار.